

2024 / 89 .

واردات عدد
31 ديسمبر 2024 B
مجلس نواب الشعب مكتب الضبط المركزي

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 25 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل القسط السادس من البرنامج الوطني لربط عدد من الأحياء السكنية بقنوات التطهير

فصل وحيد: تتم الموافقة على اتفاقية القرض الملحقة بهذا القانون والمبرمة بتونس بتاريخ 25 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية بمبلغ قدره خمسون مليون (50.000.000) أورو للمساهمة في تمويل القسط السادس من البرنامج الوطني لربط عدد من الأحياء السكنية بقنوات التطهير .

2024 / 89 .

شرح الأسباب

(مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل القسط السادس من البرنامج الوطني لربط عدد من الأحياء السكنية بقنوات التطهير)

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتونس بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية بتاريخ 25 جوان 2024 للمساهمة في تمويل القسط السادس من البرنامج الوطني لربط عدد من الأحياء السكنية بقنوات التطهير وذلك وفقا لأحكام الفصل 75 من الدستور.

1. الإطار العام:

يندرج المشروع ضمن البرنامج الوطني لربط عدد من الأحياء السكنية بقنوات التطهير والذي يهدف إلى تحسين ظروف عيش المواطنين وتعميم خدمات الصرف الصحي والحد من الفوارق بين الجهات وحماية البيئة والتنوع البيولوجي والنظم البيئية الطبيعية، وذلك عبر تزويد سكان بعض الأحياء السكنية بخدمات الصرف الصحي وضمان حسن إدارتها، وزيادة الوعي بممارسات النظافة والصرف الصحي. علما وأن هذا البرنامج الذي انطلق منذ سنة 1989 قد مكّن من خلال أقساطه السابقة (5 أقساط) من تطهير 1146 حيا سكنيا بـ24 ولاية لفائدة حوالي 1,4 ساكنا وأن الأقساط الثلاثة الأخيرة (القسط 3 و4 و5) قد تم تمويلها من طرف الوكالة الفرنسية للتنمية.

2. أهداف المشروع:

يهدف المشروع الذي يتولى الإشراف على تنفيذه الديوان الوطني للتطهير إلى تحسين ظروف عيش المتساكنين بـ139 حيا سكنيا موزعا على أغلب ولايات الجمهورية لفائدة حوالي 261 ألف ساكنا كما سيمكّن هذا المشروع من ربط 40 مدرسة (يدرس بها حوالي 20 ألف تلميذ)، ومركزا للمعاقين، و18 مركزا للصحة الأساسية متواجدة بهذه الأحياء بالشبكة العمومية للتطهير بالإضافة إلى تجهيزها بالشبكة الداخلية للصرف الصحي.

كما سيتمكن المشروع من الحد من تصريف المياه المستعملة بصفة عشوائية بمنطقة محمية و4 مناطق رطبة.

3. مكونات المشروع:

يحتوي المشروع أساسا على عنصرين:

-تطهير الأحياء الشعبية (تمويل عن طريق قرض) :

يشمل هذا المشروع تطهير 139 حيا سكنيا بكلفة جمالية تبلغ 50 مليون أورو (حوالي 170 م.د بدون اعتبار الأداء على القيمة المضافة) ستمكن من مدّ حوالي 542 كلم من قنوات الزبط و37,6 ألف صندوق ربط إلى جانب إنجاز 37 محطة ضخّ جديدة.

كما يتضمّن المشروع دعم وتعصير أساليب المتابعة والتصرّف بالديوان الوطني للتطهير خاصة على مستوى متابعة تنفيذ الأشغال وكذلك إقتناء معدّات استغلال وصيانة.

-تدعيم القدرات المؤسساتية للديوان (تمويل عن طريق هبة)

يتضمّن المشروع تدعيم القدرات المؤسساتية للديوان الوطني للتطهير بكلفة جمالية تبلغ 1 مليون أورو (حوالي 3,35 م.د) وذلك من خلال إنجاز العديد من العناصر ومن بينها:

- إنجاز دورات تكوينية في عدّة مجالات (الاتصال، التصرف،... إلخ)؛
- إنجاز ومتابعة مخطط النّصرف البيئي والاجتماعي للمشروع؛
- تعميم منظومة الجغرفة الرقمية لمنشآت التطهير ببعض الولايات؛
- مساندة فنية في مجال الإتّصال والتّحسيس بخصوص أهمية المشروع ؛
- التّدقيق الطاقوي لبعض منشآت التطهير .

4. مبلغ التمويل

تبلغ قيمة القرض الممنوح من طرف الوكالة الفرنسية للتنمية للدولة التونسية لفائدة الديوان الوطني للتطهير 50 مليون أورو. كما توفر الوكالة دعما للديوان الوطني للتطهير بقيمة 1 مليون أورو في شكل هبة لتدعيم قدراته المؤسساتية.

5. الشروط المالية للتمويل

*نسبة الفائدة: يتم تحديد نسبة الفائدة عند كل عملية سحب كما يلي :

- نسبة الفائدة المرجعية الثابتة (حددت بـ 3.09% بالنسبة لهذا القرض) + / - فارق نسبة تغير عائد السندات الفرنسية لأجل 10 سنوات (TEC 10) بين تاريخ إمضاء إتفاقية القرض وتاريخ تثبيت نسبة الفائدة عند طلب السحب.

- علما أنه يتم تثبيت نسبة الفائدة المرجعية 10 أيام قبل تاريخ إبرام إتفاقية القرض على أساس متوسط سعر المبادلة للأوريبور 6 أشهر الموافق لمعدل مدة سداد القرض + هامش ثابت (يساوي 0.4% بالنسبة لهذا القرض).

*فترة السداد: 20 سنة منها 7 سنوات إمهال.

*عمولة التعهد: 0.25%

*عمولة دراسة الملف: 0.25%

وقد تمّ تحديد آخر أجل لتنزيل القسط الأول من القرض بتاريخ 5 أفريل 2025.

تاريخ الانتهاء من الإنجاز

من المزمع أن يتمّ الانتهاء من إنجاز المشروع (الختم الفني) بتاريخ 31 ديسمبر 2030، علما وأن آخر أجل لاستهلاك التّمويلات المرصودة للمشروع محدّد بتاريخ 31 ديسمبر 2031.

ذلك هو الغرض من مشروع القانون المصاحب.